

## الضريبة وأثرها في ترشيد القرارات المالية دراسة تطبيقية لعينة من آراء المهنيين والأكاديميين لولاية بسكرة

د. كردودي سهام  
د. كردودي صبرينة  
-ج- بسكرة-

### الملخص:

يتوقف دور الضريبة على مدى تدخل الدولة في الحياة العامة، وبالتالي لم يعد الهدف منها هو توفير الأموال فحسب، وإنما أصبحت زيادة على ذلك أداة لتحقيق اختيارات الدولة وأهدافها في المجال السياسي والاجتماعي والاقتصادي على غرار تنظيمه إلى أن أصبحت أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، ومن خلال هذه الورقة البحثية جاءت الدراسة إلى معرفة أثر الضريبة على القرارات المالية ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة متكونة من 50 مشاهدة وكانت نسبة الاستجابة 84%.

خلصت الدراسة إلى أن الضريبة من ضمن التكاليف التي تعتبرها المؤسسة تدفقات نقدية خارجة بحيث يجب على المسير المالي إدراجها كمتغير هام عند اتخاذ القرارات المالية حيث تبين وجود تأثير بدرجة كبيرة للضريبة على قرار الاستثمار أما قرار التمويل فهو متوسط نتيجة لعدم فهم المسيرين الماليين لمصطلح الوفرات الضريبية، أما بالنسبة لقرار توزيع الأرباح فهو ضعيف مقارنة بالقرارين السابقين.

**كلمات المفتاح:** ضريبة ; قرارات مالية; وفرات ضريبية ; تحفيز ضريبي ;

### Abstract

The role of tax is based on state intervention policy in public life, thus now a day it isn't the goal of tax only save money but become moreover, it was like a tool for achieving the stat choices and their objective in the political, social, and economic field , until it became a tool of economic policy instruments . Through this research paper Become to identify the impact of tax on financial decision; to achieve the aim of this study we

distribute a questionnaire included 50 questionnaires, response rate is 84%.

We concluded from this study that the tax are among the costs that the entity are considered as outflow, so it should be included from financial manager as an important variable when taken a financial decision, Because it was found that the is a big effect of tax on the invest decision, but on the funding decision is median, cause lack of understanding the financial managers for the concept of tax savings, but according to the distribution decision of benefits is very weakness comparing with the two last decision

**Keywords :** Tax; Financial decisions; Tax Savings; Tax stimulating;

### مقدمة

إن استمرار المؤسسة مرهون بقدرة وكفاءة المسير في اتخاذ القرارات المهمة وخاصة القرارات المالية والتي يتوقف عليها تعظيم الفوائد وتدئنة التكاليف إلى أدنى قدر ممكن، ولا يتحقق ذلك دون إدراك جميع العوامل المؤثرة على هذه القرارات من بينها العامل الضريبي، لذا يجب إدراجه في عملية اتخاذ القرار لتعظيم الاستفادة من التحفيزات وكذلك الوفرات الضريبية وتجنب الخطر الجبائي الذي ينعكس بشكل كبير على المردودية المالية للمؤسسة.

وبما أن أصحاب المؤسسة يهتمون بالمحافظة على سيولة ملائمة بالإضافة على اهتمامهم بتعظيم أرباحهم بعد الضرائب فإن هذا يعني أيضا أنهم يهتمون بتقليل ما يدفعون من ضرائب إلى حدودها الدنيا أو على الأقل تأجيل زمن التدفق النقدي إلى الخارج الناتج عن دفع الضريبة ضمن النطاق الذي يسمح به القانون الضريبية حسب القانون الضريبي. تم تناول البحث في المحاور التالية:

- المحور الاول : الاطار المنهجي للبحث
- المحور الثاني: الاطار النظري للبحث
- المحور الثالث: قياس مدى تأثير الضريبة في ترشيد القرارات المالية

## أولاً: الاطار المنهجي للبحث

### 1. إشكالية وفرضيات البحث

نظرا لأهمية هذا الموضوع وأثره البالغ على الساحة العلمية والعملية، خاصة أن للضريبة خاصية بالنسبة للمؤسسة حيث تعتبر الفوائد المدفوعة على القروض مصاريف تخفف من الوعاء الضريبي، وبالتالي فإن للاقتراض ميزة أنه يؤدي إلى وفر ضريبي فالمؤسسات ذات المعدلات الضريبية المرتفعة تفضل مصادر التمويل الخارجي بدلا من التمويل الممتمك، وبالنسبة للأرباح المعاد استثمارها فبدورها معفية وفي ظل ما سبق ذكره تتبلور معالم الإشكالية الأساسية لهذه الورقة البحثية على النحو التالي: **ما مدى تأثير الضريبة في ترشيد القرارات المالية؟** من خلال التساؤل المطروح تم بناء ثلاث فرضيات :

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضريبة في ترشيد القرار الاستثماري .
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضريبة في ترشيد القرار التمويلي.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للضريبة في ترشيد توزيع الأرباح.

2. **أهمية الموضوع :** انطلاقا من أهمية الدور المتزايد الذي تلعبه الضريبة في تمويل الموازنة العامة للدولة، فإن ثمة تساؤلات كبيرة تتعلق بحجم التأثير الذي تحدثه على قرارات المسيرين بذلك تبرز أهمية هذا البحث في ما يلي :

- إبراز أهمية دراسة تأثير الضريبة على مستوى المؤسسة، وتحديدًا على اتخاذ القرارات المالية بداخلها.
- محاولة تحسيس المسيرين بضرورة إعطاء أهمية للعامل الضريبي عند اتخاذ القرارات المالية التي تعتبر مصيرية للمؤسسة.

### 3. **أهداف الموضوع :** تتضح أهداف البحث:

- محاولة إبراز موقع الضريبة في المؤسسة.
- محاولة التعرف على أنواع القرارات المالية والعوامل المؤثرة بها.
- محاولة إظهار كيفية التأثير الضريبي على القرارات المالية .
- محاولة الوقوف على نتائج التأثير الضريبي لاختيار القرارات المالية .
- على اعتبار أن زيادة حجم الضرائب على المؤسسة، يمكن أن يخفض من إيراداتها فالضريبة عبارة عن تدفق نقدي خارج.

## ثانيا : الاطار النظري للبحث

تهتم الإدارة المالية بالمضامين الضريبية وأثرها على القرارات في الاستثمار والتمويل وتوزيع الأرباح، لذلك فهي بحاجة لفهم الأثر الضريبي على هذه القرارات لكون أن الضريبة تمثل تدفق نقدي خارج يؤثر سلبا على سيولتها .

### 1. الضريبة وعلاقتها بالقرار الاستثماري

تشكل الضريبة على الأرباح نفقات سنوية تدفعها المؤسسات والشركات لخزينة الدولة وهو ما يؤثر على الإيرادات السنوية للمشاريع الاستثمارية، لذا تعتمد الدولة تقديم حوافز ضريبية تشجعا للاستثمار، وهو ما يفرض على المؤسسة أن تأخذ في الاعتبار أثر الضريبة على اختيار الاستثمارات.

#### 1.1 التحفيز الضريبي

جملة من الإجراءات والامتيازات ذات صبغة ضريبية تتخذها الدولة لفائدة فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين لتوجيه نشاطهم بغرض ترقية قطاع أو منطقة جغرافية أو أي غرض آخر تمليه طبيعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة<sup>1</sup>.

### 2.1 تأثير الضريبة على معايير القرار الاستثماري

1.2.1 تأثير الضريبة على صافي القيمة الحالية: صافي القيمة الحالية عبارة عن الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية ومبلغ الاستثمار المبدئي وتظهر معادلتها بالصورة التالية:2 حيث أن:

$$VAN = \sum_{t=1}^n \frac{(R-D)}{(1+T)^t} - I_0$$

VAN: تمثل صافي القيمة الحالية.

$I_0$ : تكلفة الاستثمار المبدئي.

R: المداخيل السنوية للمشروع.

D: الأعباء أو التكاليف التي يتحملها المشروع.

T: معدل العائد.

N: العمر المتوقع للمشروع.

$$\sum_{t=1}^n \frac{(R-D)}{(1+T)^t} > I_0 \Leftrightarrow 0 < VAN$$

ويعتبر أسلوب صافي القيمة الحالية من أهم الأساليب المستخدمة في الاختيار بين المشاريع الاستثمارية وحسب هذا المعيار لا يكون المشروع الاستثماري مقبولا إلا إذا كان صافي القيمة الحالية موجب أي  $0 < VAN$  ، وإذا تعددت المشروعات الاستثمارية فيقبل من بينها صاحب أكبر قيمة موجبة.

أي أن التدفقات النقدية السنوية المالية أكبر من الاستثمار المبدئي، وتتأثر القيمة الحالية الصافية بمعدل الضريبة على أرباح الشركات (IBS) لأن فرض هذه الضريبة يؤثر على التدفقات النقدية الحالية وبالتالي احتمال تغير

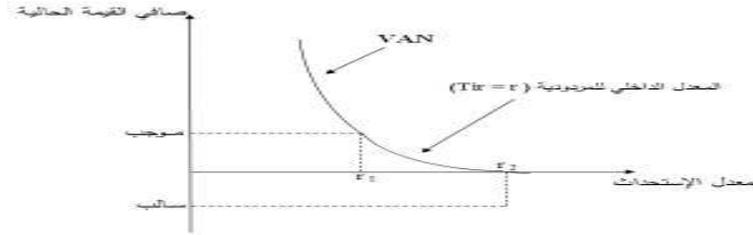
قرار الاستثمار، وبهدف تشجيع الاستثمار وذلك برفع قيمة التدفقات النقدية السنوية للمشاريع الاستثمارية منح المشرع الضريبي الجزائري من خلال الإصلاحات الضريبية تخفيضات وإعفاءات لصالح المؤسسات.

**2.2.1 تأثير الضريبة على مدة استرجاع رأس مال المستثمر (فترة الاسترداد):**  
أي هي المدة التي تساوي فيها التدفقات النقدية مبلغ الاستثمار الأولي ويكتسب في هذه الحالة المشروع الاستثماري أهمية ومخاطرة أقل كلما كانت هذه الفترة قصيرة وهذا ما تسعى السياسة الضريبية الوصول إليه من خلال خفض معدلات الضرائب ومنح الإعفاءات التي من شأنها العمل على رفع قيمة التدفقات النقدية للاستثمار وبالتالي استرجاع تكلفة الاستثمار المبدئي في أقل مدة ممكنة وهذا ما يشجع على الاستثمار.

### 3.2.1 تأثير الضريبة على المعدل الداخلي للمردودية:

ويعرف بأنه: " المعدل الذي يجعل من إجمالي التدفقات النقدية الداخلة مساويا لإجمالي التدفقات النقدية الخارجة بالقيم الحالية ".<sup>3</sup> بمعنى أن عند هذا المعدل يكون صافي القيمة الحالية معدوما.

الشكل رقم (1) : يوضح العلاقة بين صافي القيمة الحالية والمعدل الداخلي للمردودية



المصدر: مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

تؤدي الضرائب المفروضة على أرباح الشركات (IBS) إلى التخفيض من قيمة التدفقات النقدية الحالية وهذا ما يجعل المعدل الداخلي للمردودية ينخفض وبالتالي كبح الاستثمار. وبغرض رفع قيمة المعدل الداخلي للمردودية تم منح تخفيضات وإعفاءات ضريبية فيما يخص الضريبة على أرباح

الشركات بالإضافة إلى الرسوم المفروضة على المؤسسة وهذا ما أدى إلى زيادة التدفقات النقدية الحالية وبالتالي تشجيع الاستثمار.<sup>4</sup>

## 2. الضريبة وعلاقتها بترشيد القرار التمويلي

إن إلمام المسير بالتشريعات الجبائية و توظيف ذلك في العملية التسييرية يمكنه من أخذ صورة واضحة على مصادر التمويل المختلفة و المزايا الضريبية (الوفرات الضريبية) التي تحققها المؤسسة من اختيارها لأي منها و التي على أساسها تتم المفاضلة بينها أو اختيار مزيج منها.<sup>5</sup>

فالوفر الضريبي هو " المنافع التي تحققها المؤسسة من غير الفوائد، كما أن قرار التمويل للمؤسسة يعتمد على مقدار الوفرات الضريبية، بحيث الاقتراض لتمويل الاستثمارات له فوائد ضريبية مقارنة مع قيام المؤسسة بإصدار أسهم جديدة للتمويل، وذلك لطرح الفوائد على القروض من دخل المؤسسة قبل الضرائب." <sup>6</sup>

كما تتحقق الوفرات الضريبية في حالة واحدة فقط وهي عندما لا يخضع الدخل الشخصي لحملة الأسهم والسندات للضريبة، أما في حالة خضوعهم فإن الوفرات الضريبية إن وجدت ينبغي حسابها كالتالي: <sup>7</sup> حيث أن:

$$VANEI = 1 - \left[ \frac{(1-T)(1-t_1)}{(1-t_2)} \right] \times VANFE$$

VANEI : القيمة الحالية للوفرات الضريبية.  
T : معدل الضريبة على أرباح الشركات.  
t<sub>1</sub> : معدل الضريبة على دخل حملة الأسهم.  
t<sub>2</sub> : معدل الضريبة على دخل حملة السندات.

VANFE : القيمة الحالية الصافية للتدفقات النقدية الناجمة من الأموال المقترضة. ويظهر جليا من العلاقة أعلاه بأنه في حالة انعدام معدل الضريبة على دخل حملة الأسهم ( t<sub>1</sub> ) ، وتساوي معدل الضريبة على دخل حملة السندات ( t<sub>2</sub> ) مع معدل الضريبة على أرباح الشركات T ( وهو ما أفترضه العالم Miller ) فإن القيمة الحالية للوفر الضريبي تصبح معدومة أي: VANEI = 0 .

1.2 تأثير الضريبة على مصادر التمويل الداخلي: سوف نتناول بهذا الصدد التأثير الضريبي على مختلف مكونات التمويل الداخلي للمؤسسة.

### 1.1.2 التأثير الضريبي على الإهلاكات:

الإهلاك محاسبيا هو التذني في قيمة الاستثمارات بفعل الاستعمال والتقدم.<sup>8</sup> كما أن اختيار طريقة الإهلاك له تأثير ضريبي على هذا النوع من التمويل أي كلما زاد حجم الإهلاك يؤدي إلى تحقيق التمويل الذاتي أكبر للمؤسسة مما يسمح بتغطية الحاجات المالية من المصادر الداخلية.<sup>9</sup>

### 2.1.2 التأثير الضريبي على المؤنات:

طبقاً لمبدأ الحيطة والحذر تكون المؤنات لمواجهة تدهور سواء قيم المخزونات والحقوق أو الخسائر المحتملة الوقوع، فهي تكلفة متوقعة الحدوث، وإذا تحققت أصبحت تكلفة نهائية تخفض من نتيجة الدورة، وهو ما يقلص من الوعاء الجبائي وإذا لم تتحقق تتحول إلى إيراد يضاف إلى نتيجة الدورة، و المؤونة غير المحققة ترفع من قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة، أما المؤونة المحققة فإضافة إلى تغطيتها للخسائر فإنها تساهم في تحقيق وفورات ضريبية نتيجة معاملتها كعبء قابل للتخفيض عند تحديد أساس الضرائب على الأرباح.<sup>10</sup>

### 2.2 تأثير الضريبة على مصادر التمويل الخارجي

#### 1.2.2 لتأثير الضريبي على القروض الطويلة والمتوسطة الأجل:

يحق للمؤسسة عند حساب نتيجة الدورة تخفيض كل من:

- الفوائد السنوية المدفوعة لتسديد الديون.

- الإهلاك على الاستثمار المكتسب.

حيث تعمل كل من الفوائد والإهلاكات من تخفيض وعاء الإيرادات الخاضع للضريبة.

2.2.2 الاختيار بين القروض التقليدية والقرض الإيجاري : من أجل الاختيار بينهما تعتمد المؤسسة على أساس الوفر الضريبي، إذا يحقق التمويل بقرض الإيجاري للمؤسسة وفر ضريبي عندما تقل فترة الإيجار عن العمر التقني للاستثمار والذي يعد كبديل على عدد أقساط إهلاك الأصل عند شرائه عن طريق القرض ومنه يسمح القرض الإيجاري للمؤسسة تحقيق وفر ضريبي تفوق قيمته ما كان يمكن تحقيقه جراء اقتناء الأصل عن طريق قرض لسنين الأولى.<sup>11</sup>

### 3. الضريبة وعلاقتها بقرار توزيع الأرباح

تتأثر سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة بعامل الضريبة المفروضة على الأرباح الموزعة بحيث كلما كانت معدلات الضريبة كبيرة فإن المؤسسة تتجنب توزيع الأرباح ، كما أن تأثير الضريبة على سياسة توزيع الأرباح يتوقف أيضاً على طبيعة النظام الضريبي وكذلك الظروف الاقتصادية ولقد أثبتت الدراسات التي قام بها الباحث D,walker في سنة 1956 بانجلترا أن الضريبة أدت إلى تخفيض توزيع الأرباح لكن بالمقابل نجد عكس ذلك في

المؤسسات القائمة في فرنسا و يرجع ذلك التباين لاختلاف الظروف الاقتصادية و كذا طبيعة النظام الضريبي لكل بلد.<sup>12</sup> أما في حالة تحقيق خسارة فقد أعطى المشرع الضريبي للمؤسسة إمكانية ترحيل هذه الخسائر خلال مدة معينة بهدف تخفيف العبء الضريبي عليها كما يتم تفصيل هذه النقاط على النحو التالي:

1. إمكانية ترحيل الخسائر: في حالة تسجيل عجز في سنة مالية ما، وإذا كان هذا الربح غير كاف لتغطية كل العجز فإن العجز الزائد ينتقل بالترتيب إلى السنوات المالية الموالية إلى غاية السنة الرابعة الموالية لسنة تسجيل العجز.<sup>13</sup>

2. إعادة استثمار الأرباح: من بين هذه الأرباح المعاد استثمارها ما يلي:<sup>14</sup>  
1.2 فوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن أصل من الأصول الثابتة: تخضع فوائض القيم الناتجة عن التنازل عن الأملاك التي هي جزء من الأصول المثبتة حسب مدتها قصيرة كانت أم طويلة الأجل، و تتمثل هذه التخفيضات في ما يلي:<sup>15</sup>

✓ تنتج فوائض القيمة قصيرة الأمد من التنازل عن عناصر مكتسبة ومحدثة منذ (3) سنوات أو أقل، في هذه الحالة يحسب مبلغها في حدود 70% من الربح الخاضع للضريبة أي يستفيد من تخفيض قدره 30%.  
✓ أما فوائض القيمة طويلة الأمد فهي التي تنتج عن التنازل عن عناصر مكتسبة أو محدثة منذ أكثر من (3) سنوات ويحسب مبلغها في حدود 35% من الربح الخاضع للضريبة أي يستفيد من تخفيض قدره 65%.  
أما بالنسبة لفوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المحققة من طرف الأشخاص الطبيعيين:<sup>16</sup>

✓ يترتب عنها إخضاع ضريبي بمعدل 15%.  
✓ في حالة إعادة استثمارها فإنها تعفى من الضريبة،  
2.2 إعادة استثمار الأرباح الناتجة عن النشاط الاستغلالي: تخضع الأرباح المعاد استثمارها لإعفاء من الضريبة بشرط، إعادة استثمار ثلاثين بالمائة (30%) من حصة الامتيازات الموافقة هذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل أربع (4) سنوات، ابتداء من تاريخ إختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها للنظام التفضيلي.<sup>17</sup>

### ثالثاً: قياس مدى تأثير الضريبة في ترشيد القرارات المالية

1. **مجتمع وعينة الدراسة:** من خلال هذه الورقة البحثية تم الاعتماد على الاستبيان وهو "عبارة عن قائمة من الأسئلة تهدف لدراسة فئة معينة وهو من أكثر أدوات البحث شيوعاً" 18، وتكمن أهميته في الحصول على بيانات عينة من الأفراد خلال فترة قصيرة بالإضافة إلى معرفة آراء المتخصصين حول الموضوع.
- 1.1 **الخصائص الديمغرافية لمجتمع وعينة الدراسة :** يتكون مجتمع الدراسة من 50 مشاهدة تتكون من محافظي الحسابات، موظفي مصلحة المالية والمحاسبة وأساتذة تخصص محاسبة وجباية في جامعة بسكرة، وكانت النسبة المئوية للمردود حوالي 84%.  
أما فيما يخص الخصائص الديمغرافية للعينة والتي اختيرت بطريقة العينة المقصودة تتمثل فيما يلي:

شكل رقم(2): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS20

يبين الجدول رقم(10) أن 76,19% من عينة الدراسة هم موظفو مصلحة المحاسبة والمالية وهي النسبة الكبرى من إجمالي العينة.

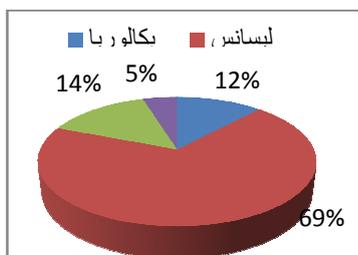
جدول رقم(1): توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

المجموع	أكثر من 15	15-10 سنة	10-5 سنوات	أقل من 5 سنوات	الخبرة المهنية
42	10	12	9	9	التكرار
100	23,81	28,57	21,43	21,43	النسبة %

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS20

من خلال الجدول رقم (1) نجد أن سنوات الخبرة توزعت على 4 فئات وكانت أكبر نسبة في الفئة (10-15 سنة) ثم تليها الفئة (أكثر من 15) في المرتبة الثانية، وهذا مؤشر على وجود الخبرة لعينة الدراسة.

شكل رقم (3): توزيع العينة حسب



من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS20

جدول رقم (2): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
بكالوريا	5	11,90
ليسانس	29	69,05
ماجستير	6	14,29
دكتورة	2	4,76
المجموع	42	100

يوضح الجدول (2) أن 69.05 من عينة الدراسة هم حاملو شهادة ليسانس في تخصصات اقتصادية مختلفة، و14,29% متحصلين على شهادة الماجستير، و11,90% مستوى بكالوريا، و4,76% متحصلين على شهادة الدكتوراة.

2.1 توزيع استمارة الاستبيان على عينة الدراسة اعتمدنا في توزيع الاستبيان والجدول التالي يوضح عدد استمارات الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة:

جدول رقم (3) يوضح استمارات الاستبيان الموزعة على عينة الدراسة

النسبة %	التكرار	البيانات
100	50	عدد الاستبيان الموزع
84	42	عدد الاستبيان المسترجع
16	8	عدد الاستبيان غير المسترد

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS20

نلاحظ من الجدول (3) أن العدد الإجمالي للاستبيان الموزع بلغ 50 نسخة وتم استرجاع 42 استبيان منها 8 لم تسترجع.

1.1 معالجة استمارة الاستبيان: تم في هذه المرحلة تكوين مصفوفة الاستبيان متعلقة بثلاث محاور: المحور الأول يتعلق بالفرضية الأولى ويضم 11 سؤالاً، والمحور الثاني يتعلق بالفرضية الثانية ويحتوي على 13 سؤالاً، والمحور الثالث ويتعلق بالفرضية الثالثة ويضم 07 أسئلة. وبذلك بلغ عدد عبارات المحاور 31 عبارة، كما تم اعتماد مقياس ليكارت الثلاثي ويتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح ثم نحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح<sup>19</sup>

#### 4.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد جمع الاستبيان تم ترميزه وإدخال بياناته إلى الحاسوب باستخدام برنامج SPSS 20 اعتمدنا على الأساليب الإحصائية التي تتناسب وفرضيات الدراسة وتمثلت في:

✓ معامل الثبات ألفا كرومباخ (Alpha Cronbach): يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح ويعرف بأن هناك اتساق في النتائج عند تطبيق أداة الاستبيان مرات عديدة.

✓ المتوسط المرجح: وذلك لمعرفة اتجاه آراء المستجوبين حول كل عبارة .  
✓ الانحراف المعياري: للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد المجتمع لكل عبارة عن متوسطها الحسابي.

✓ معامل الارتباط: وذلك لمعرفة هل هناك علاقة بين المحاور وقوة العلاقة

#### 2. معالجة وتحليل نتائج الاستبيان

##### 1.2 درجة صدق وثبات الاستبيان

➤ صدق الأداة: أي أنها تتضمن عبارات ذات صلة بالمتغيرات التي تعمل على قياسها وأن مضمونها متفق مع الغرض الذي صممت من أجله، ومعامل الصدق هو الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

➤ ثبات الاستبيان: للتأكد من ثبات الأداة تم حساب معامل الثبات ألفا كرومباخ للاتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية ولكل متغير بجميع أبعاده وتم قبول العبارات التي يكون معامل ثباتها يفوق 60% إذ تم تقدير معامل الثبات لكل محور، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

➤

**الجدول رقم (4): مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمحاور الدراسة**

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول	11	0,701	0,837
المحور الثاني	13	0,732	0,855
المحور الثالث	07	0,713	0,844

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS20

يلاحظ من الجدول رقم(4) أن معامل الثبات للمحور الأول 70,10% في حين المحور الثاني 73,20% أما المحور الثالث 71,30% وهي نسب مقبولة في مثل هذه الدراسات.<sup>20</sup>

**2.2 تحليل اتجاه آراء عينة الدراسة واختبار الفرضيات**

**1.2.2 بالنسبة للمحور الأول مدى تأثير الضريبة في ترشيد القرار الاستثماري**

**جدول رقم(5): اتجاهات آراء أفراد العينة حول مدى تأثير الضريبة على القرار الاستثماري**

الاتجاه	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	موافق	محايد	معارض	المحور الأول
			العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	
موافق	2,57	0,831	33		9	تأخذ المؤسسة الضريبة بعين الاعتبار عند اتخاذها لقرار الاستثمار
			78,6%		21,4%	
موافق	2,71	0,596	33	6	3	يحتل التخطيط الاستثماري وإدارة الأصول الميزة الأهم لدى المؤسسة في جوانب التسيير الضريبي
			78,6%	14,3%	7,10%	
موافق	2,50	0,862	31	1	10	يمنح قانون تشجيع الاستثمار إعفاءات مميزة فيما يخص ضرائب على أرباح الشركات
			73,80%	2,40%	23,80%	
موافق	2,93	0,261	39	3	/	تعمل المؤسسة على الاستفادة من ميزة سماح القانون بخصم الاهتلاكات من ضمن المصاريف المقبولة ضريبياً
			92,9%	7,10%	/	
موافق	2,43	0,991	21	10	11	تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار ميزة المفاضلة في استئجار التثبيات المادية على امتلاكها
			50%	23,80%	26,20%	
موافق	2,71	0,596	33	6	3	تعمل المؤسسة على خصم الخسارة وتحميلها للسنوات اللاحقة على أن لا تتجاوز مدة الأربع سنوات
			78,60%	14,30%	7,10%	
موافق	2,50	0,862	31	1	10	تحصلت المؤسسة على تحفيزات ضريبية من الوكالة الوطنية
			73,80%	2,40%	23,80%	

تطوير الاستثمار (LANDI) لتشجيع الاستثمار						
موافق	2,60	0,767	32	3	7	تقوم المؤسسة بدراسة مزايا الاستثمار في مشاريع معينة والمتمثلة في حصولها على إعفاءات من الرسوم الجمركية حسب ما تقتضيه نصوص قانون تشجيع الاستثمار
			76,20%	7,10%	16,70%	
محايد	1,98	0,811	13	15	14	تعمل المؤسسة على استثمار الأموال الفائضة عن حاجتها في استثمارات غير خاضعة للضريبة على أرباح الشركات (IBS)
			31%	35,70%	33,30%	
محايد	2,29	0,891	24	6	12	تفضل المؤسسة التنازل عن التثبيتات المادية إلا بعد فترة لا تقل عن ثلاث سنوات للاستفادة من التخفيضات الضريبية الممنوحة لفوائض القيمة طويلة الأجل
			57,10%	14,30%	28,60%	
موافق	2,64	0,727	33	3	6	القوانين الضريبية المتعلقة بالاستثمار تعمل على توجيه الاستثمارات في مسارات محددة بما يتماشى والسياسة العامة للدولة
			78,60%	7,10%	14,30%	
موافق	2,53	0,745	اتجاه آراء أفراد العينة للمحور الأول			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS20

يظهر الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (1,98؛ 2,93) بانحرافات معيارية تراوحت بين (0,261؛ 0,991) بدرجة تقدير موافق في أغلب العبارات، أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ 2,53 بانحراف معياري 0,745 وبتقدير موافق مما يشير إلى اتفاق على وجود تأثير للضريبة على القرار الاستثماري.

إذ حصلت العبارة رقم (04) "تعمل المؤسسة على الاستفادة من ميزة سماح القانون بخصم الاهتلاكات من ضمن المصاريف المقبولة ضريبياً" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,93) وانحراف معياري (0,261) بتقدير موافق؛ تليها العبارة رقم (06) في المرتبة الثانية "تعمل المؤسسة على خصم الخسارة وتحميلها للسنوات اللاحقة على أن لا تتجاوز مدة الأربع سنوات" بمتوسط حسابي قدره (2,71) و انحراف معياري قدره (0,596) بتقدير موافق؛

... إلى غاية الفقرة رقم(9) بمتوسط حسابي قدره(2,29) وانحراف معياري قدره(0,891) وبتقدير محايد، مما يشير إلى اتفاق كبير حول وجود تأثير للضريبة على قرار الاستثمار.

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية من عدمها تم استخدام المتوسط المرجح للمحور الأول وكانت النتيجة هي 2,53 وبتقدير موافق وعليه نقبل الفرضية "تؤثر الضريبة في ترشيد القرار الاستثماري" ويمكن أن يعزى هذا السبب إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن هذا الأثر يتضح من خلال:

- التحفيزات الضريبية الممنوحة في إطار الاستثمار والمتمثلة في الإعفاء لمدة معينة من الضريبة على الأرباح المحققة و هذا ما تدل عليه نسبة الموافقة التي تقدر بـ78,60%؛
- عدم إدراج الخسارة عند اقتطاع مبلغ الضريبة و كانت نسبة الموافقة على هذه العبارة 78,60%؛
- العمل على الاستفادة من طرح أقساط الاهتلاكات كمصاريف لقيت موافقة بنسبة كبيرة قدرت بـ 92,9% و بالتالي استخدامها لفائدة المؤسسة؛
- أن الغاية من إصدار قوانين ضريبية مشجعة للاستثمار هي توجيه هذا الأخير وفق ما يتماشى للسياسة العامة للدولة كترقية المناطق النائية و أفضل دليل على ذلك نسبة الموافقة في إجابات أفراد عينة الدراسة التي قدرت بنسبة 78,6%.

## 2.2.2 بالنسبة للمحور الثاني: مدى تأثير الضريبة في ترشيد القرار التمويلي

جدول رقم(6): اتجاهات آراء أفراد العينة حول مدى تأثير الضريبة في ترشيد القرار التمويلي

الاتجاه	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	موافق	محايد	معارض	المحور الثاني
			العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	
موافق	2,48	0,833	29	4	9	المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار العامل الضريبي عند اتخاذ القرار التمويلي
			69%	9,5%	21,4%	
موافق	2,48	0,833	29	4	9	يقبل العبء الضريبي على المؤسسات التي تلتزم و تمارس إجراءات إدارية ومالية ومحاسبية حسب
			69%	9,5%	21,4%	

القوانين المعمول بها						
تقوم المؤسسة بطرح قيمة الاستئجار من الربح الإجمالي على أساس أنها تكلفة مما يحق للمؤسسة وفرات ضريبية مهمة	موافق	2,62	0,661	30	8	4
				71,4%	19%	9,5%
تفضل المؤسسة استئجار التثبيات المادية بدلا من شرائها لتوفير النقدية	موافق	2,62	0,661	30	8	4
				71,4%	19%	9,5%
قرار التمويل بالمؤسسة يعتمد على مقدار الوفرات الضريبية	موافق	2,38	0,764	23	12	7
				54,8%	28,6%	16,7%
العامل الضريبي يؤثر بصفة مباشرة في سياسة اختيار المصادر التمويلية	محايد	2,31	0,841	23	9	10
				54,8%	21,4%	23,8%
الضريبة تؤثر بدرجة كبيرة على خزينة المؤسسة	محايد	2,31	0,841	23	9	10
				54,8%	21,4%	23,8%
تؤثر طريقة الاهلاك المطبق على تخفيض تكلفة الضريبة مما يساهم في تحقيق وفرات ضريبية	محايد	1,83	0,762	9	17	16
				21,4%	40,5%	38,1%
إمام المسير المالي بالتشريعات الجبائية وتوظيفها في العملية التسييرية يمكنه من أخذ صورة واضحة على مصادر التمويل المختلفة والمزايا الضريبية التي تحققها	موافق	2,50	0,741	27	9	6
				64,3%	21,4%	14,3%
يعد إصدار الأسهم من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة وأرباحه لا تخضع للضريبة	محايد	1,83	0,762	9	17	16
				21,4%	40,5%	38,1%
المؤونة المحققة تساهم في تحقيق وفرات ضريبية نتيجة معاملتها كعبء قابل للتخفيض	موافق	2,38	0,909	28	2	12
				66,7%	4,8%	28,6%

موافق	2,38	0,909	28	2	12	تعد القروض مصدرا للتمويل يحقق للمؤسسة وفرات ضريبية نتيجة سماح التشريعات بخصم فوائد القروض عند تحديد الأوعية الضريبية
			66,7%	4,8%	28,6%	
موافق	2,81	0,505	36	4	2	الضرائب والرسوم المتعلقة بدورة الاستغلال (TAP - الرسم العقاري TF وحقوق الطابع DT) تمثل أعباء قابلة للخصم من النتيجة الجبائية
			85,7%	9,5%	4,8%	
موافق	2,37	0,770	اتجاهات آراء أفراد العينة للمحور الثاني			

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات SPSS20

يظهر الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (1,8؛ 2,81) بانحرافات معيارية تراوحت بين (0,505؛ 0,909) وبدرجة تقدير بين محايد وموافق، أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ 2,37 بانحراف معياري 0,770 بتقدير موافق وهذا ما يدل أن هناك تأثير للضريبة على القرار التمويلي.

إذ حصلت العبارة رقم (13) "الضرائب والرسوم المتعلقة بدورة الاستغلال (TAP، الرسم العقاري TF، وحقوق الطابع DT) تمثل أعباء قابلة للخصم من النتيجة الجبائية" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,81) وانحراف معياري (0,505) بتقدير موافق؛

تلتها في المرتبة الثانية العبارة رقم (3) "تقوم المؤسسة بطرح قيمة الاستئجار من الربح الإجمالي على أساس أنها تكلفة مما يحقق للشركة وفرات ضريبية مهمة" بمتوسط حسابي (2,62) وانحراف معياري (0,661) وبتقدير موافق، كذلك العبارة رقم (4) "تفضل المؤسسة استئجار التثبيات المادية بدلا من شرائها لتوفير النقدية" بنفس المرتبة ونفس نتائج العبارة السابقة؛

ثم جاءت العبارة (9) "إمام المسير المالي بالتشريعات الجبائية وتوظيفها في العملية التسييرية يمكنه من أخذ صورة واضحة على مصادر التمويل المختلفة والمزايا الضريبية التي تحققها" في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2,50) وانحراف معياري (0,741) وبتقدير موافق ... إلى غاية العبارة (6) "العامل الضريبي يؤثر بصفة مباشرة في سياسة اختيار المصادر التمويلية" بمتوسط حسابي (2,31) وانحراف معياري (0,841) وبتقدير محايد؛

ثم آخر عبارة (10) "يعد إصدار الأسهم من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة وأرباحه لا تخضع للضريبة" بمتوسط حسابي (1,80) وانحراف معياري (0,762) وبتقدير محايد.

ومن خلال ما تطرقنا إليه نجد أن اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة حول تأثير الضريبة في ترشيد قرار التمويل ترى هذا الأثر أنه متوسط لأن فهم الضريبة ينحصر في كونها تدفق نقدي خارج وجهلهم لمفهوم الوفرات الضريبية وما تحققه من منافع للمؤسسة وعدم درايتهم للمفاضلة بين مصادر التمويل المتاحة ومثال ذلك التمويل بالمصادر الخارجية كالقروض لأن فوائدها مصاريف تخصم من الأوعية الضريبية وبالتالي تحقيق قدر من الوفرة الضريبية.

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية من عدمها تم استخدام المتوسط الحسابي العام للمحور الثاني وكانت النتيجة 2,37 وبتقدير موافق وعليه نقبل الفرضية "الضريبة تؤثر على القرار التمويلي" حسب اتجاه آراء أفراد العينة حول :

- ضرورة إحاطة المسير المالي بالمعرفة الوافية للتشريعات الجبائية تمكنه من اتخاذ القرار التمويلي المناسب وبالتالي الاستفادة من الوفرات الضريبية وهذا بنسبة موافقة تصل إلى 64,3%؛
  - أفضلية الاستئجار بدلا من الشراء لتوفير قدر من السيولة كما تصل نسبة موافقة هذه العبارة إلى 71,4% وهذا ما يدل على أن أغلبية أفراد العينة يفضلون الاستئجار على الامتلاك للتثبيات المادية؛
  - كذلك طرح أفساط الاستئجار من المادة الخاضعة للضريبة يحقق وفرات ضريبية تلقى هذه العبارة موافقة بنسبة 73,4% لأن هذه الأقساط تعتبر كمصاريف تتحملها المؤسسة وبالتالي لا يتم إدراجها عند احتساب مبلغ الضريبة.
- لكن يوجد تقدير محايد على الفرضية وهذا حسب إجابات أفراد العينة حول:
- الضريبة لا يتم إدراجها بصفة مباشرة عند اختيار المدير المالي لأحد المصادر التمويلية وهذا ما عبرت عنه نسبة الموافقة بـ 54,8% ؛
  - عدم اعتبار إصدار الأسهم من مصادر التمويل الذاتي للمؤسسة بما أن أرباحه لا تخضع للضريبة وهذا بنسبة محايد تصل إلى 40,5% مما يدل عن عدم استعمال الطريقة في التمويل؛

- تأثير طريقة الاهتلاك ينقص من العبء الضريبي وبالتالي تحقيق وفر ضريبي و هذا بنسبة محايد تصل إلى 40,5% لأن معظم أفراد عينة الدراسة يتبعون طريقة واحدة و هي الاهتلاك الثابت على الرغم من أن هناك طرق مختلفة؛

### 3.2.2 بالنسبة للمحور الثالث: مدى تأثير الضريبة في ترشيد قرار توزيع الأرباح

جدول رقم(7): اتجاهات آراء أفراد العينة حول مدى تأثير الضريبة في ترشيد قرار توزيع الأرباح

الاتجاه	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	موافق	محايد	معارض	المحور الثالث
			العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	
محايد	2,33	0,846	24	8	10	يتم الأخذ بالعامل الضريبي عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح
			57,1%	19%	23,8%	
محايد	2,33	0,846	24	8	10	يفضل المساهمين إعادة استثمار الأرباح بدلا من توزيعها لإعفاؤها من الضرائب وبالتالي ارتفاع ثروة المستثمر
			57,1%	19%	23,8%	
محايد	2,24	0,821	20	12	10	هناك علاقة عكسية بين زيادة الاقتطاع الضريبي وانخفاض نسبة توزيع أرباح السهم
			47,6%	28,6%	23,8%	
موافق	2,45	0,772	26	9	7	معدل الضريبة على أرباح الشركات يدل على أن المؤسسة في مرحلة النضج مما يسمح لها بتوزيع نسبة من الأرباح
			61,9%	21,4%	16,7%	
موافق	2,67	0,612	31	8	3	تسير الأرباح المحققة وفق طريقتين إما توزيعها على المساهمين أو إعادة استثمارها
			73,8%	19%	7,1%	
محايد	2,24	0,821	20	12	10	إعادة تقييم الاستثمارات ينتج عنها فوائد قيمة معفية من الضرائب وبالتالي تدخل في إطار إعادة استثمار الأرباح
			47,6%	28,6%	23,8%	
موافق	2,62	0,661	30	8	4	عند اختيار المؤسسة إعادة استثمار الفائض في أجل أقصاه ثلاث سنوات فإنها تقدم التزام يرفق بالتصريح بنتيجة السنة المالية
			71,4%	19%	9,5%	
موافق	2,41					اتجاه آراء أفراد العينة للمحور

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على مخرجات SPSS20

يظهر الجدول رقم(7) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين(2,24؛2,67) بانحرافات معيارية تراوحت بين (0,846؛0,612) بتقدير بين موافق ومحايد في الغالب.

حصلت العبارة رقم (5) "تسير الأرباح المحققة وفق طريقتين إما توزيعها على المساهمين أو إعادة استثمارها" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,67) وانحراف معياري (0,612) وتقدير موافق؛

تعود المرتبة الثانية للعبارة رقم (7) "عند اختيار المؤسسة إعادة استثمار الفائض في أجل أقصاه ثلاث سنوات فإنها تقدم التزام يرفق بالتصريح بنتيجة السنة المالية" بمتوسط حسابي (2,62) وانحراف معياري (0,661) بتقدير موافق ... وفي الترتيب الأخير العبارة (3) "هناك علاقة عكسية بين زيادة الاقتطاع الضريبي وانخفاض نسبة توزيع أرباح السهم" بمتوسط حسابي (2,62) وانحراف معياري (0,661) بتقدير محايد.

ومن خلال ما سبق نجد أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة حول تأثير الضريبة على قرار توزيع الأرباح ترى أن هذا الأثر ضعيف لأنهم يرون أن تأثير الضريبة على قرار الاستثمار وقرار التمويل يكون بدرجة أكبر من خلال التأثير على خزينة المؤسسة، وأن قرار توزيع الأرباح يمكن أن يكون مرتبط بعوامل متداخلة قد تكون أهم من الضريبة مثل مصالح المساهمين.

حيث لا يمكن إخفاء تأثير الضريبة على قرار توزيع الأرباح ويتجسد ذلك من خلال علاقة الارتباط بين معدل الضريبة على أرباح الشركات ونسبة توزيع الأرباح علاقة طردية .

ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية من عدمها تم استخدام المتوسط المرجح العام للمحور الثالث وكانت النتيجة 2,41 وبتقدير موافق، وعليه نقبل الفرضية "الضريبة تؤثر على قرار توزيع الأرباح" بالنسبة لاتجاه آراء العينة حول:

- وجود طريقتين للتصرف في الأرباح بإعادة استثمارها وبالتالي زيادة حصيلتها أو بتوزيعها على الشركاء بنسبة موافقة تصل إلى 73,8%؛
- أن اختيار إعادة استثمار الأرباح لا يكون عشوائياً بل بإيداع طلب بذلك لدى مصلحة الضرائب يرفق بنتيجة السنة المالية حيث حصلت هذه العبارة على نسبة موافقة قدرت بـ 71,4% من إجمالي إجابات أفراد العينة. لكن يوجد تقدير محايد على الفرضية وهذا حسب إجابات أفراد العينة حول:
- إدراج العامل الضريبي عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح؛
- أفضلية إعادة استثمار الأرباح على توزيعها وبالتالي ارتفاع ثروة المستثمر؛

### الخاتمة:

من خلال الدراسة تبين أن هناك تأثير للضريبة بدرجة كبيرة على القرار الاستثماري أما قرار التمويل فهو متوسط نتيجة عدم فهم المسيرين الماليين لمصطلح الوفورات الضريبية عند اختيار احد المصادر التمويلية، أما بالنسبة لقرار توزيع الأرباح فهو ضعيف مقارنة مع القرارين السابقين.

### نتائج البحث:

ويمكن توضيح أهم نتائج البحث في مايلي:

- الضريبة تؤثر على خزينة المؤسسة من خلال أنواع الاقتطاعات الضريبية التي تخضع لها المؤسسة ؛
- فيما يخص قرار الاستثمار ثمة علاقة تربط بين الاستثمار والضريبة وهي علاقة متبادلة إذ أن زيادة الاستثمارات تؤدي إلى رفع حصة الضرائب كما أنه لن يحدث هناك توسعا في الاستثمارات ما لم يكن هناك نظاما ضريبيا محفزا؛
- تعتبر التكلفة الضريبية عاملاً أساسياً محدداً لقرار التمويل والاختيار بين مصادره على أساس التكلفة الدنيا.
- من خلال تحليل نتائج الاستبيان يظهر أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار الضريبة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية أما فيما يخص قرار توزيع الأرباح فيكاد يندم؛

### الاقتراحات:

بناء على النتائج التي توصلنا إليها تمكنا من وضع الاقتراحات والتوصيات التالية:

- إن الاهتمام بدراسة التأثيرات الضريبية من شأنه أن يسهم في تحسين القدرات المالية للمؤسسة ؛
- ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمار ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان وعدم إهمال أي جزء منها؛
- أهمية أخذ الوفورات الضريبية بعين الاعتبار عند اختيار المصادر التمويلية لما له من أثر في تدعيم المركز المالي؛
- الرفع من الثقافة الجبائية للمسيرين من خلال التكوين والتربصات؛

## الهوامش والمراجع

- <sup>1</sup> محمد حمو، منور أوسري، (2009)، محاضرات في جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، ص: 215.
- <sup>2</sup> حجار مبروكة، (2006) أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ص: 100
- <sup>3</sup> نفس المرجع السابق، ص: 100-102.
- <sup>4</sup> حجار مبروكة، مرجع سابق، ص: 103.
- <sup>5</sup> زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، مداخلة مقدمة لملتقى دولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة يومي 14، 15 أبريل 2009، ص: 3.
- <sup>6</sup> مليكة زغيب، إلياس بوجعادة، (2009)، دراسة أسس صناعة قرار التمويل بالمؤسسة الاقتصادية، مداخلة مقدمة لملتقى دولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة يومي 14، 15 أبريل ص: 15.
- <sup>7</sup> يوسف مامش، ناصر دادي عدون، (2008)، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة و هيكلها المالي، دار المحمدية العامة، الجزائر ص- ص: 110- 112
- <sup>8</sup> نفس المرجع، ص: 137.
- <sup>9</sup> نفس المرجع السابق، ص: 95.
- <sup>10</sup> زواق الحواس، (2009)، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، مداخلة مقدمة لملتقى دولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة يومي 15، 14 أبريل، ص 6:
- <sup>11</sup> محمد حمر العين، (2011)، ترشيد الإختيارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص: 96.
- <sup>12</sup> عبد القادر بوعزة، (2004) التأثير الجبائي على إختيار مصادر تمويل المؤسسة، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية، جامعة الجزائر، ص 17
- <sup>13</sup> المادة 147، 2016، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، ص 65.
- <sup>14</sup> علي سماي، عبد الوهاب الرميدي، (2011)، لمحاسبة المالية وفق SCF، دار هومة، الجزائر، ص: 239.
- <sup>15</sup> المادة 172، 2016، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، ص 76
- <sup>16</sup> المادة 104، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، الجزائر، 2013، ص ص 51- 52.
- <sup>17</sup> المادة 142، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2016 الجزائر، ص 63.
- <sup>18</sup> وليد عبد الرحمان الفراء، (1430 هـ)، تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، الأردن، ص 5.
- <sup>19</sup> عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، بدون دار نشر، بدون سنة نشر، ج3، ص: 538
- <sup>20</sup> وليد ع الرحمان الفراء، مرجع سابق، ص: 39.